



المعهد المصري للدراسات
EGYPTIAN INSTITUTE FOR STUDIES

الهجمات على الأمة وأنماط المقاومة الدخارية

د. نادية مصطفى

أستاذة العلاقات الدولية

دراسات
سياسية

٢٠١٧ مايو ٢



TURKEY- ISTANBUL

Bahçelievler, Yenibosna Mh 29 Ekim Cad. No: 7 A2 Blok 3. Plaza D: 64
Tel/Fax: +90 212 227 2262 E-Mail: info@eis-eg.org



WWW.EIPSS-EG.ORG

Eipss.EG Eipss_EG



الهجمات على الأمة وأنماط المقاومة الحضارية

د. نادية محمود مصطفى

مقدمة:

تعرضت الأمة الإسلامية على مدى تاريخها لهجمات خارجية، سواء في مراحل القوة والفتح والوحدة أو مراحل الضعف والتراجع والتجربة. وفي حين نجحت الأمة في استيعاب الهجمات العسكرية الخارجية والتصدي لها في مراحل متقدمة، فلقد واجهت الفشل في التصدي في مراحل أخرى لاحقة حتى اكتمل الهجوم والاستقطاع والاحتلال.

ولم يكن البعد الداخلي في أوطان الأمة وكيناناتها وكذلك البياني – أي فيما بين هذه الأوطان – بعيداً عن هذا الخارجي، سواء في انكساره أو لغله عسكرياً لاحقاً. كذلك، وهو الأهم، لم يكن تصدي الأمة للهجوم العسكري أو الهزيمة أمامه بمعزل عن باقي عناصر القوة والفعل أو عناصر الضعف والتذاذل، السياسية والاقتصادية والاجتماعية والأخلاقية-القيمية. والأكثر أهمية هو أن مقاومة الأمة للتهديد من الخارج ومن الداخل أيضاً ظلت سمة مستمرة وإن تنوّعت درجاتها وطبيعتها ومستوياتها داخلياً وخارجياً.

ومن ثم فإن إعادة قراءة تاريخ الأمة، في مراحله المتعاقبة وفي تفاعله مع تواريخ الأمم الأخرى، يجب أن تكون قراءة اختزالية جزئية، عسكرية أو سياسية، داخلية أو خارجية، ولكن يجب أن تكون قراءة حضارية كافية شاملة. فالهجمات والتحديات والتهديدات كانت حضارية شاملة وليس عسكرية فقط أو خارجية فقط، والاستجابات والمقاومات كانت أيضاً حضارية سواء الداخلية منها أو الخارجية، كما لم تنقطع على مدار هذا التاريخ وبأشكال وأنماط متنوعة، وفقاً للسياسات الوطنية والإقليمية والعالمية المتغيرة.

إن الذاكرة الباقية والممتدة عن تاريخ الأمة تنضح باستمرار الرسالة والدعوة والجهاد والإصلاح والمقاومة في إطار الأمة والحضارة وفقاً للقيم والمقاصد والسنن وانطلاقاً من العقيدة والشريعة، ويقدم فقه هذه الذاكرة دلالات مهمة للراهن سواء عن حالة الهجمات (تحدياً أو تهديداً) أو عن حالة المقاومة الحضارية سواء في ظل القوة أو الاستضعاف.

وبناءً عليه، فإن فهم الواقع الراهن للأمة لا يستقيم بدون استدعاء الذاكرة الحضارية للأمة، هكذا تعلمنا من أعلام المنظور الحضاري، ولذا فإن الثورات المعاصرة العربية والثورات المضادة لها، حالة تختبر هذه الذاكرة



وتكشف عن سنته، سواء فيما يتصل بالجديد في الهجمات الحضارية أو الجديد فيي جانب المقاومة الحضارية أيضاً لهذه الهجمة.

وإذا كان تراث فكرنا الحضاري الحديث والمعاصر ممتنع بنماذج تحليل هذه الثنائية (الهجمات – المقاومة)، فإن حسن التصدي للهجمة الراهنة يقتضي تحديد ما الجديد فيها، على ضوء ثراء دلالات الذاكرة التاريخية وما تقدمه من العبر.

ونجد هنا مقوله أساسية مفادها الآتي: أن الثورات المسلحة المضادة للثورات الشعبية السلمية منذ 2011 ليست مجرد هجمة عسكرية من النظم المتسلسة المتهاوية والقوى الخارجية المساندة لها، بل هي موجة من الهجمة الحضارية المعاصرة التي تواجهها الأمة العربية والإسلامية منذ 1991 (نهاية الحرب الباردة والقطبية الثانية والصراع الأيديولوجي التقليدي)، والتي ينضر فيها الداخلي والخارجي بقوة وكذلك السياسي – العسكري والديني الثقافي بدرجة أقوى، ويتعرض خلالها المشروع الحضاري الإسلامي، وكذلك كل مشروعات الاستقلال والتحرر الوطني والقومي لتحد جديد، وتمثل هذه الموجة في مجموعها مفصلاً من مفاصل تطور وضع الأمة العالمي ومن تطور المشروع الحضاري الإسلامي عبر تاريخ الأمة.

ولقد واجهت الثورات الشعبية السلمية منذ 2011 هجمة لاحتواها وإجهاضها؛ وهي حلقة من مسلسل معاصر من الهجمات، دشنته في نهايات القرن الـ 20 م (14 هـ) وببدايات القرن الـ 21 (15 هـ)، في إطار عملية إعادة تشكيل توازنات القوى العالمية والإقليمية في ظل العولمة والهيمنة الأمريكية. وحلقات المسلسل المتواتلة منذ 1991 أفرزت وطأة التدخل الخارجي في الأمة بالتعاون مع حلفائه من الداخل العربي والإسلامي. كما أبرزت صعوداً متكرراً للعلاقات بين الديني – الثقافي وبين السياسي، سواء في الهجمة أو المقاومة وصولاً إلى تحدي "المشهد الراهن" أي مشهد الصدام بين قوي الثورات وقوى الثورات المضادة وفي قلبه التحدي – بل التهديد – الذي يواجه المشروع الحضاري الإسلامي للأمة بصفة خاصة.

ولذا فالسؤال الذي يفرض نفسه بقوة على أصحاب "المشروع الحضاري الإسلامي"، باعتبارهم رافداً من روافد الثورة الشعبية السلمية، فكراً وحركة، التي تتصدى للاستبداد والظلم الذي يواجهها أكثر من غيرها من روافد الثورة، مأزقاً معاصرًا، وهو سؤال مزدوج عن جديد الهجمة والمقاومة ما الجديد في هذه الهجمة منذ اندلاع الثورات وخاصة مع صعود الثورات المضادة؟ وما الجديد في أنماط المقاومة؟ وما درجة فعاليتها؟



أي بعبارة أخرى، ما الجديد في هذه المرحلة من مراحل "الأزمة الحديثة" التي تواجهها الأمة منذ أكثر من قرن منذ أن وصل تداعيهما وانحدارها الحضاري ذروته وإن لم تنقطع خلالها أنماط المقاومة؟

إن الإجابة عن هذا السؤال لا تتحقق بفقه الواقع الراهن فقط ولكن تتطلب استدعاء ركائز وحلقات الذاكرة الحضارية التاريخية وما تقدمه من دروس وخبرات. لما بهذه الذاكرة من أهمية في تقدير وتقييم طبيعة الراهن من حيث طبيعة ودرجة كل من التهديد والاستجابة المطلوبة فالعلاقة بين التاريخي والراهن علاقة عضوية بقدر العلاقة بين الداخلي والخارجي، والمادي والقيمي.

فأهمية الذاكرة الحضارية التاريخية تأتي من خلال تقديم رؤية كلية شاملة (من واقع الذاكرة التاريخية) لتحديد ما الجديد في الخط، وفي المقاومة خلال هذه الأعوام الخمسة (2011 – 2016) سعيًا نحو رؤية استراتيجية عن كيفية استمرار المقاومة خدمةً لأهداف الثورات وتصديًا للثورات المضادة التي تتدثر بها الهجمات الخارجية في طورها الراهن، وهو ما سيتم تفصيله كما يلي:

أولاً: في أهمية الذاكرة التاريخية الحضارية للأمة:

تجديد الوعي الجماعي الحضاري ونحو الجديد في فقه الواقع يستدعي مفهوم الذاكرة التاريخية الحضارية وتوظيفها في التحليل السياسي منظومة من المفاهيم المتشابكة الزمان والمكان في تطورهما المتفاعل وأهمية النظر والتدبر في التاريخ، نهايات القرون وبدياليات القرون ومفاصل الانتقال والتغيير في التواريخ الحضارية للأمم، تغير مسائل القضايا بتغير المساحات الزمنية والمكانية وتغير الأسباب، الرؤية الكلية المنظومية متجاوزة التفاصيل نحو الخصائص وأنماط الكبري، مفهوم الأنماط، ومفهوم النماذج التاريخية الدالة على التغيير في التفاعلات، أزواج مفاهيم التحديات / الاستجابات، الهجمات / المقاومات، التهديدات / التصدي، مفهوم الحضاري الجامع المنظم بين ثنائيات وثلاثيات متكاملة: الداخل / الخارج (الوطن – الأمة – العالم) العسكري / السياسي والاقتصادي، السياسي / الديني والثقافي؛ وأخيراً التحليل الحضاري الدولي وأنماط التفاعلات الحضارية: التفوق الحضاري، القوة الحضارية، الاستيعاب الحضاري، الخلل الحضاري، الانحدار الحضاري، الانهيار الحضاري.

ويغلف مجموعات من المفاهيم وغيرها ويختبرها إشكالية العلاقة بين الفكر والممارسة، علي صعيد فقه التاريخ وصولاً إلى فقه الواقع الراهن. وينبثق عن هذه المجموعات من المفاهيم المتراكمة، إطار نظري مركب



عن "الذاكرة الحضارية للأمة"، يمكن أن تستند إليه دراسة العديد من التحولات المعاصرة وقضاياها وعلى رأسها "الثورات والثورات المضادة في المنطقة العربية".

إن الذاكرة التاريخية الحضارية عن الهجمات على الأمة من الخارج ومن الداخل تقدم الكثير من الخبرات والنماذج والمفاسل التي تستدعي ضرورة الانتباه إلى ما يلي:

1- التشابك بين ثلاث منظومات من المفاهيم المتحاضنة والمتكمالة وهي:

الأولى: منظومة حالات الفعل الحضاري للأمة، تدافعاً أم صراعاً أم تعاوناً بأدوات الحرب أو السلم.

الثانية: منظومة وسائل الفعل الحضاري: الجهاد، التجديد، الإصلاح، التغيير، الثورة، الحوار.

الثالثة: منظومة مخرجات الفعل الحضاري: القوة الحضارية، التشوه الحضاري، الخلل الحضاري والانحدار الحضاري ثم السقوط الحضاري، التداول الحضاري، النهوض الحضاري.

والعلاقات داخل كل منظومة وفيما بين المنظومات الثلاث علاقة وشيبة وشرطية وليس حتمية خطية صاعدة أو هابطة. وتجسدت هذه العلاقات عبر تاريخ الأمة باختلاف الزمان والمكان في مصفوفات مركبة (يحتاج اكتشافها إلى دراسات مقارنة عديدة) تختبر مقوله أو سنة أن المقاومة الحضارية عملية مستمرة في تاريخ الأمة، ليس في مواجهة الخارج فقط ولكن داخلياً أيضاً، فالإصلاح والتجديد أو الثورة ليست داخلية بالأساس ولكن تتجه للخارج.

2- الهجمات قد تكون مجرد تحد للأمة يتطلب استجابة تقدر عليها الأمة أو قد تصل لدرجة التهديد حين يشتدد التحدي ولا تصبح الأمة قادرة على التصدي له؛ وهو الأمر الذي يتطلب حينئذ شحذ المقاومة باختلاف انماطها حتى لا ينقلب الخلل في الموارين الحضارية إلى استيعاب وإستلام كامل وليس مجرد هزيمة عسكرية.

ذلك أن الهجوم العسكري، انتصار أو هزيمة ليس هو المحك الأساس في الهزيمة الحضارية أو السقوط الحضاري أو الاستبدال الحضاري؛ ومن ثم فإن مفاسل المسار التاريخي للعلاقات الخارجية للأمة تكشف عن تواريخ هزائم عسكرية تم استيعابها وتجاوزها والتغلب عليها، والعكس صحيح. والمحك كان القدرة على الحضارية الذاتية في الاستجابة والمقاومة أو الخلل والعجز الحضاري؛ والمحك الثاني الأكثر أهمية هو ما هيـة التدخل الخارجي وطبيعته وقدرته على تقسيم صف الأمة واختراقها من الداخل بأدوات أخرى غير الأداة العسكرية، وخاصة الأداتـين الاقتصادية والثقافية.



وتتغير أساليب وأدوات وأنماط هذا التدخل عبر المسار التاريخي وفق محددات عده؛ من أهمها طبيعة النظام الدولي – العالمي القائم، فلا يمكن فهم الذاكرة التاريخية للأمة دونما القيام بأمررين: من ناحية أولى: فهم الأرتباط بين ماهية طبيعة النظام العالمي القائم في كل مرحلة وبين الأبعاد الداخلية وبين الأبعاد البيئية لمكونات الأمة؛ أي ضرورة الربط بين ثلاثة: حالة القوة أو الضعف، حالة الوحدة أو التجزئة وحالة الشهود أو التراجع أمام الهجمات الخارجية. ومن ناحية أخرى: الرؤية من خلال منظور حضاري للظواهر يجمع – كل ما سبق القول – بين أبعاد الداخل والخارج وبين القيمي والمادي، وبين الرسمي وغير الرسمي، وبين الفكري والحركي. فالهجمات الحضارية ليست عسكرية فقط وإنما هي من الخارج فقط، وليس تستهدف عناصر القوة المادية فقط.

3- تتعدد رؤى أعلام فكر الأمة الحضاري حول أهمية وضرورة استدعاء الذاكرة التاريخية وفهم دلالتها المعاصرة شدداً لوعي الجماعي للأمة نحو فقه المقاومة الحضارية انطلاقاً من أصول الفقه الحضاري. فإذا كان حامد ربيع اعتبر التاريخ معلم الباحث السياسي، فإن التاريخ الإسلامي لديه هو تاريخ التراث الإسلامي، فكراً ومؤسسات وخبرات متميزة تمثل مصدراً أصيلاً للتنظيم السياسي من منظور إسلامي؛ أي لبناء قواعد وأسس جديدة للتنظيم السياسي من مصادر إسلامية وليس من مصادر غربية فقط.

والتاريخ لدى طارق البشري هو تاريخ الأمة الذي بين لماذا نحن أمة؛ أي يثبت وجود الأمة وانتمامنا إليها، وهو الذي يكشف أنماط العلاقة مع الآخر مستعمراً ومحطاً وفارضاً للتبعية ومستهدفاً الاستبدال الحضاري، وهو الذي يعرض خبرات وتجارب الإصلاح والتجدد المستمرة في الأمة في مواجهة العدوان الحضاري عليها من الخارج، إنه التاريخ الذي ينعش الإدراك بالوجود الإسلامي الجمعي وبالذات الحضارية والإدراك المميز الثقافي إثرائه له بالتنوع، إنه تاريخنا وليس تاريخهم والذي يجب أن ننطلق منه؛ مدركيين أنه بقدر ما لا يوجد تاريخ عالمي واحد (هو تاريخ الغرب من مركزية غربية) بقدر أن تعدد التواريخ القطرية والجزئية في عالمنا الإسلامي أشد خطورة على الرؤية الكلية عن تاريخ الأمة من فكرة التاريخ العالمي، إنه التاريخ الذي يُبرز كيف أن التجدد في التيارات الفكرية الإسلامية ومدارسها هو قرین التغيير في الأحداث الكبرى التي تطغى على الأمة وخاصة في مراحل الخلل والانحدار الحضاري وارتفاع الهجمة الخارجية.

وينبه د. المهدى المنجرة (المفكر المغربي) إلى أنه ليس هناك أمة بدون ذاكرة حضارية جماعية. فمن الضروري فهم دور وفعالية التاريخ الحضاري لأن التقدم كله مبني على الذاكرة، والذاكرة أمر أساس وأصل كل متها القرآن وكذلك المقابل لها أي النسيان.

ويرى د. المنجرة أن من أهم ذاكرات الأمة التي لا يجوز نسيانها، ذاكرة الهجمات الخارجية والاستعمارية. ويتخذ مثلاً لذلك مرحلة التسعينيات من القرن العشرين، وهو يكتب العدوان على العراق 1991 بعد عدوانها على الكويت فيذكر بمغزى ضرب بغداد 1991. والذاكرة التي يستدعيها المنجرة ليست ذاكرة الهجوم على الأمة بالقوة العسكرية ولأهداف سياسية واقتصادية فقط، ولكن يذكر بالأساليب الثقافية العلمية المستخدمة لمحاربة الإسلام وقيمة في إطار مخطط ما بين قوي الاستعمار الجديد وعملائه في المنطقة؛ مخطط من أجل هيمنة حضارية ومحاربة القيم المحلية العربية الإسلامية، وإنشاء ذاكرة ممسوحة، والشعوب أساساً هي القادرة على المواجهة وبالذاكرة الشعبية يكتب التاريخ ويتمهد المستقبل. بعبارة أخرى المهم، لدى المنجرة، عند رصد الذاكرة الحضارية هو الانتباه لتطور نمط الهجوم وادواته وتطور أنماط المقاومة المطلوبة.

4- أن الاقتراب من الذاكرة الحضارية متعدد الطرائق والمداخل؛ ومن بينها مدخل الجمع في التحليل النظري للعلاقات الدولية بين تاريخ الأمة والتاريخ الدولي وبين أبعاد الفكر والممارسة، في نطاق بناء منظور إسلامي للعلاقات الدولية وتفعيله وتشغيله ضمن نطاق البحث والتفكير في أوضاع الأمة المعاصرة والتاريخ المستهدف هو الحضاري الشامل، ليس العسكري أو السياسي فقط ولكن الفكري أيضاً بأبعاده الخارجية والداخلية، ناهيك عن أنماط التفاعلات الإسلامية الدولية الممتدة.

ويقع التاريخ الإسلامي في قلب هذا الاهتمام لأكثر من هدف ولأكثر من غاية؛ من أهمها: استخلاص أنماط ونماذج تاريخية عن ثلاثة مجالات محورية: حالة القوة أو الضعف في الداخل الحضاري، حالة الوحدة أو التجزئة بين مكوناته، إدارة العلاقة حرباً أو سلماً مع بقية العالم؛ ومن ناحية ثانية استكشاف قواعد صعود وانحدار الأمة دولياً، وتطور حالة إدراك علماء الأمة لحالها وحال علاقاتها الخارجية وموضع الهجوم عليها، تطور حالة التفكير في كيفية الإصلاح والنهوض من جديد.

ولم تكن غايات هذه الجهود العلمية نظرية أو فكرية فقط، ولكن غاياتها النهائية خدمة الحركة والممارسة بإعادة الاعتبار للذاكرة الحضارية عن تاريخ أمتنا؛ بحثاً في حالة المقاومة الحضارية بصفة عامة كعملية مستمرة تقوم بها الأمة بأشكال عدّة.



فمع توالي وترافق مشاركاتي العلمية الجماعية أو المنفردة في مجال القضايا الدولية المعاصرة وفي قلبها قضايا العالم الإسلامي، تأكّد لي أنّ الذاكرة التاريخية الواهية أو المشوهة هي آفة خطيرة لا تقل خطورة عن آفات أخرى تعاني منها شعوبنا العربية الإسلامية ويتم توظيف هذه الذاكرة الواهية أو المشوهة لِإحكام الاستبداد السياسي والتبعية الاقتصادية والاستلاب الحضاري.

ولا يصدق هذا الوضع على المساحات الوطنية فقط، ولكن يصدق أيضاً على مساحات العلاقات بين مكونات الأمة من الشعوب والحكومات، وكذلك مساحات العلاقات مع باقي العالم.

ولهذا لم يكن الكفاح النظري باستدعاء التاريخ الإسلامي إلى جانب التواريخ الحضارية للآخرين في عملية التنظير الدولي الحضاري المقارن، هو الكفاح الوحيد المطلوب، فلقد كان مطلوباً أيضاً الاستدعاء المنظم للذاكرة التاريخية للحركات الوطنية، أو الصراعات أو تجارب التعاون أو، فالسياسة ليست إلا التاریخ الراهن الذي لا ينفصل عن التاريخ السابق. ومن ثم، فإن تعميق فهم الأوضاع الراهنة للعالم الإسلامي، في مجلتها وفي تفاصيلها، يتطلب استدعاء خبرة التاريخ للتدارب في ماهية التحديات والمخاطر والتهديدات الراهنة وسبل الخروج منها.

إن تراثنا هو تاريخ الفكر والمؤسسات والرموز والتفاعلات، أي تاريخ تطبيق الشريعة؛ ومن ثم تاريخ تطور العلاقة بين الأصل الثابت وبين المتغير فقهاً وممارسة. ومن ثم فإن العبرة من استدعاء التاريخ الإسلامي (للتنظير أو للتدارب) تتجاوز العبرة من استدعاء تواريخ حضارية أخرى لا تنطلق أو لا تقوم على مثل ثابتنا وأصلنا؛ أي: القرآن والسنة أو على مثل أصول المنهاجية الإسلامية.

فالتغيير المستمر بلا ميزان هو سمت أو صبغة دراستهم لتاريخهم، أما صبغة تاريخنا فهي التغيير وفق ميزان قسط قرباً أو بعده عنه، رشادة أو ضلالاً، والميزان هو الأصل والثابت. ومن هنا أهمية الرؤية المقارنة بين مدارس تفسير التاريخ الإسلامية وغيرها من ناحية، وكذلك أهمية الرؤية المقارنة عن وضع وأهمية ومنهجية توظيف التاريخ في الدراسات الدولية المقارنة (النظرية منها أو التطبيقية) من ناحية أخرى.

إن التاريخ الإسلامي هو تاريخ حضارتنا، وتاريخ تطور نظام الحكم الإسلامي وتطور العلاقات الدولية وتتطور التاريخ الاجتماعي والاقتصادي. إن التاريخ الإسلامي ليس تاريخ الأسر والملوک والخلفاء فقط ولكنه تاريخ الأمة، إنه ليس التواريخ الجرئية القطرية فقط (التي سادت وانتشرت في ظل تشرذم الخلافة وبعد سقوطها)، ولكنه التاريخ الشامل للأمة الذي هو جزءٌ حيٌّ من التاريخ العالمي. فالأخير ليس تاريخ المركبة الأوروبية المدعية

ل العالمية، كما أنه ليس تاريخاً واحداً للعالم ولكنه تاريخ كافة الدوائر الحضارية في تفاعلاتها الكبرى وخلال صعود أو هبوط كل منها.

إن التاريخ الإسلامي ليس تاريخ الحروب والمعاهدات فقط، ولكنه أيضاً تاريخ التفاعلات السلمية بين الشعوب والدول الإسلامية وغيرها من شعوب ودول العالم سواء في دورات القوة أو الصعود أو دورات الضعف والخبأ. إن التاريخ الإسلامي ليس تاريخ تطور هياكل توزيع القوة العالمية بين المسلمين وغيرهم فقط، ولكنه تاريخ التفاعلات الحضارية في منظومة متكاملة من الهياكل والمؤسسات ومنظمات القيم والأفكار.

إن للتاريخ الإسلامي قراءات تختلف باختلاف المنظورات: الماركسيّة، القوميّة، الليبرالية، الإسلاميّة. ومن ثم تفسير التاريخ الإسلامي سواء في مفاصل تطوره الكبري، أو أحاديثه الجزئية، ليس تفسيراً واحداً، ولكنه متعدد الجوانب. ويتم توظيف كل تفسير توظيفاً سياسياً في الصراعات السياسيّة الوطنيّة أو الإقليميّة. ورغم ذلك يظل دور التاريخ، في النظرية أو الحركة الدوليّة ضروريّه وأهميّته؛ وهو الأمر الذي يتطلّب منهاجيّة حضاريّة في استدعاء التاريخ بحثاً في ركائز الذاكرة التاريخيّة وخاصة الحضاريّة الكلية.

5 - وإذا كانت مداخل علماء الأمة – السابق الإشارة إليها – إلى التاريخ قد تنوّعت، إلا أنها أجمعت على أهميّة التاريخ؛ ومن ثمّ أهميّة دور الذاكرة الحضاريّة. فنحن لا نتذكّر الماضي لذاته فقط ولكن دائماً لسبب أو لاستراتيجيّة معينة، وتتعدد النماذج الفكرية التي تعكس الرؤيّة الإسلاميّة للزمن والتاريخ وللذاكرة المقرّونة بالشريعة والأمة والحضارة. فهذه العناصر هي ميزان استدعاء التاريخ لعرض الحاضر عليه أو للتدبر فيه خدمة لحاضر الشريعة والأمة والحضارة، مستفيدين بذلك من سنن الله التي انطبقت على مسار التاريخ وتشرح لنا كيف نفهم تطوره، خدمة لحاضر الواقع والمستقبل.

وفي هذا تتقابلاً أو تتضاد أو تتقاطع أحياناً هذه الرؤيّة مع روّيّ ذات جذور حضاريّة غربيّة منبثقة عن تقالييد يهوديّة مسيحيّة أو علمانيّة، عن الذاكرة الحضاريّة. وهي في مجموعها روّيّ من واقع تقالييد حضارات عدّة؛ ما عدا الحضارة الإسلاميّة. ومن ثمّ فيغلب عليها المدخل الأسطوري، الماضي، الشعبي، الطقوسي، الفردي – الجماعي، المتغيّر والمتأرجح (الدوراني أو الخطّي) بلا ميزان ثابت مثل الشريعة ومصادرها القرآن والسنة. فمعنى الزمان ومعنى التاريخ وفق هذه المصادر الغربيّة وما يتفرّع عنها لا بد أن يقود إلى معنى مغاير للرؤيّة الإسلاميّة عن الذاكرة الحضاريّة ووظائفها وأدوارها: مفاده استرجاع الماضي المتّصل والمتعمّق في الذات الحضاريّة لتكون بمثابة انطلاقة التطور في الحضارة أو تكون مجرد الأساس والقاعدة للاستمرار في الحضاريّة،



أو مجرد ذكري مؤصلة تضع الزمن الحاضر على انه امتداد طبيعي للماضي، أو مجرد ذكرة مضادة للحاضر تساعد على إدراك أوجه النقص في الزمن الحاضر مقارنة بزمن ماضي كان يحمل سمات عصر بطولي وعلى نحو يبرر القطيعة بين ما كان موجودا وما هو موجود الآن، وصولا إلى تصسيل الزمن الحاضر كما هو وقبوله أو التساؤل حوله والمناداة بالتغيير والانقلاب عليه وجذوره التاريخية أيضا.

ومن ناحية أخرى، قد تتقاطع الرؤية الإسلامية عن الذاكرة الحضارية مع رؤي حضارية غربية في أن استدعاء الذاكرة هو أحيانا نوع من المقاومة. فالمقاومة وفق الذاكرة الحضارية الإسلامية قائمة دائما في تاريخ الأمة، وتتعدد أدوارها بتعدد التهديد ويظل ميزانها واحدا: الحفاظ على الشريعة والأمة والحضارة، فهي الأمة الدائمة – في أشكال متعددة – بدوام مصدرها؛ وهو "القرآن"، والرسالة للعالمين في كل زمان ومكان.

ولهذا، فبقدر ما تعددت أشكال وطبائع الهجوم عليها على مر تاريخها وأحوالها قوة ووحدة وفتوا وشهودا أو ضعفا وتفككا وتراجعا ومشهودية، بقدر ما لم تقطع أشكال المقاومة الحضارية قوة أو ضعفا. فما الذي تقدمه الذاكرة التاريخية من خبرات المراحل المتتالية؟ وأين موقع الحاضر القائم من هذه المراحل؟ وما الجديد في التهديد والمقاومة في مرحلة ما بعد الثورات؟

ثانياً: نقاط التحول الكبري في الهجمات الحضارية على العالم الإسلامي

إن التقديم الموجز السابق عن مفهوم الذاكرة التاريخية ومقتضيات دراستها وأهميتها يستدعي لنا مفهوم مفاصل ونقاط التحول الكبري في الهجمات الحضارية على العالم الإسلامي، سواء من حيث حالة الأمة والنظام العالمي برمتها من ناحية، أو ماهية هذه الهجمات ودرجة ما تمثله من تحد أو تهديد من ناحية أخرى، وأنماط المقاومة المتتالية المتغيرة ولكن الدائمة والمستمرة من ناحية ثالثة.

وهذا المفهوم يرتبط بمفهوم نهايات وبداءات القرون ودلائلها استنادا في جانب منه إلى الحديث الشريف: "إن الله يبعث لهذه الأمة على رأس كل مائة سنة من يجدد لها دينها". حيث يتضح من التحليل النظمي الدولي للتاريخ الإسلامي؛ أنه يمكن التمييز بين مفاصل تاريخية مهمة امتدت من نهايات قرن إلى بداية القرن التالي وشهدت تحولات مهمة سواء على صعيد الداخل الإسلامي (تعاقب سقوط وصعود الخلافات أو الدول الإسلامية الكبرى مثلا) أو مستوى البياني من مكونات الأمة (الوحدة أو التفكك أو التقسيم أو التجزئة) أو علي مستوى علاقات الأمة بالخارج (الحملات العسكرية، النفوذ والسيطرة، الاحتلال، التبعية الاقتصادية والثقافية.....).



وجميعها كانت مفاصل في التحديات الهيكلية للأعمدة الفقرية وأعصاب الأمة المادية منها وغير المادية: الأرض، النظم، الثروة، العقول والقلوب، والأهم: "العقيدة".

وبالنظر إلى القرون الخمسة الأخيرة، منذ نهاية القرن الخامس عشر الميلادي، القرن التاسع هجري على سبيل المثال، وهي المعروفة بقرون الأزمة (بداية وتنامياً وذروة...)، يمكن التمييز بين عدد من المفاصل في تطور التوازنات العالمية بين مراكز القوة الإسلامية ومراكز القوة الغربية وجميعها اقترن بنهايات قرن وبدايات قرن؟ وجميعها اقترن بأحداث ووقائع شديدة الدلاله بالنسبة لهذه التوازنات وفي التحولات، وفي الهجمات مع صعود منحني القوة الحضارية الغربية، وبداية منحني انحدار القوة الحضارية الإسلامية بعد وصولها إلى الذروةوصولاً لذروة الأزمة مع نهاية القرن الثالث عشر هجرياً وبداية القرن الرابع عشر هجرياً والقرن العشرين ميلادياً.

وهذه المفاصل التاريخية هي:

- 1 (1492 – 1517): بداية بالكشف الجغرافية وسقوط غرناطة (استكمالاً لسقوط الأندلس التدريجي) واستنراف التحرك العثماني غرباً في أوروبا وتحوله نحو الجنوب وضم مصر والشام والصدام مع الصفوين.
- 2 (1570 – 1606): اشتداد الصدام العسكري العثماني – الأوروبي وبدايات جمود الفتوح العثمانية بل وتراجعها من معركة ليبانت 1570 إلى معاهدة زيتافنورك 1606.
- 3 (1699 – 1715): الهراء العسكري العثماني وأول استقطاع للأراضي في معاهدة كوكينارجا إلى بداية إدخال الإصلاحات في المركز العثماني نقا عن الغرب.
- 4 (1789 – 1815): اندلاع الثورة الفرنسية وتغيير التوازنات الأوروبية وامتداد التنافسات الأوروبية إلى قلب العالم الإسلامي واقتطاع جديد من الإمبراطورية العثمانية وتوازن أوروبي جديد وفق مؤتمر فيينا.
- 5 (1884 – 1914): التنافسات الاستعمارية وعواقب الثورة الصناعية على موجة الاستعمار الثانية، وانهيار توازن القوي المتعددة واندلاع الحرب العالمية الأولى بعد فشل تسويات مؤتمر برلين 1884.
- 6 (1991 –): موجات ثلاثة من الحروب الحضارية (1991 – 2001)، (2001 – 2011)، (2011 –). عبر أرجاء الأمة في ظل تداعيات نهاية الحرب الباردة، وعواقب هجمات 2001 واندلاع ما يسمى الحرب العالمية على الإرهاب الإسلامي.

ويتضح من توالي هذه المفاسد الخمسة الأولى التحول التدريجي في مراكز القوة العالمية والحضارية من المراكز الإسلامية، وخاصة العثمانية، إلى المراكز الأوروبيية الغربية. وبعد الصعود العثماني في المرحلتين الأوليين تغلب الهجوم الأوروبي في المرحلتين التاليتين، وكانت الخامسة إيداناً بميلاد نظام دولي مختلف الهيكل والحالة والقيم. وخلال هذه المراحل وتعاقبها انضفت الأبعاد العسكرية بالأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. فلم تكن الهزائم العسكرية العثمانية إلا بداية للاتجاه للغرب للنقل عنه حضاري وليس عسكرياً فقط، ولم يكن الاحتلال العسكري المتواتي لأرجاء العالم الإسلامي إلا تجسيداً للضعف الحضاري الذاتي ومن ثم بداية للخلل الحضاري في الداخل والناجم عن الفرض القسري "للغربي" من أعلى في ظل الاحتلال.

ولم يكن الاحتلال والتغريب إلا وجهين في عملية ثلاثة الأبعاد حيث كان الوجه الثالث هو التقسيم والتجزئة. ولكن لم تكف المقاومة بأشكال مختلفة في مواجهة هذا الانحدار الحضاري الثلاثي الأبعاد في محاولة للإصلاح والتجديد والنهوض والشهود من جديد؛ ولم يكن ما بعد المفصل الخامس (القرن الخامس عشر هجري والقرن الحادي والعشرين ميلادياً) الأشد قسوة ولكن الأكثر تعرضاً للمقاومة. فلقد اتّخذ الانحدار، بعد سقوط الخلافة العثمانية واستكمال الاحتلال العالمي الإسلامي وتقسيمه فيتسويات ما بعد الحرب العالمية الأولى وببداية عصر الدول القومية المستعمرة ثم المستقلة، ملامين أساسيين لتلك المرحلة هما: المقاومة للاستعمار والتجزئة والتغريب من ناحية، وظهور الحركات والتنظيمات والتيارات الإسلامية وقيامها بأدوار أساسية في هذه المقاومة العسكرية واجتماعياً وفكرياً في تنافس بل وتصارع مع الحركات الوطنية الأخرى التي ارتدت أردية أيديولوجية تعكس الصراع العالمي الجديد بين الشرق والغرب؛ أي الصراع الأيديولوجي الماركسي – الرأسمالي بعد أن خرجت الإسلامية – مؤقتاً – من دائرة ضوء هذا الصراع بعد سقوط الخلافة العثمانية، وحتى اكتسب دورها أبعاداً جديدة أي وضع القوي المعارضة أو المحظورة في إطار القومية بعد الاستقلال خلال القرن العشرين من ناحية أخرى.

ومن ثم كان المفصل السادس (1991 – 2016) شديد الدلالة من حيث تنامي الانحدار الحضاري، حيث شهد ثلات جولات من الحروب الحضارية على الأمة مع استمرار أنماط المقاومة المشوهة أو الرشيدة على حد سواء والتي توجتها الثورات العربية 2011 التي استفردت – بدورها – حرباً حضارية راهنة على "الإسلام والمسلمين" تستهف بدرجة أساسية المشروع الحضاري الإسلامي والحركات الإسلامية بصفة خاصة.



إن كل مفصل من هذه المفاصل دشن جديداً سواء في طبيعة الهجمة أو طبيعة المقاومة ضدها. فما الجديد في الهجمة على الثورات العربية وفي أنماط المقاومة من جانبها؟ وذلك على ضوء القواعد والأسس العامة التي يمكن استخلاصها من هذه الخبرة الممتدة من الفعل الحضاري الإسلامي؟

ثالثاً: الهجمة على الثورات العربية وأنماط المقاومة

إن الحديث عن أزمة الثورات العربية بعد ست سنوات من اندلاعها كجزء من الهجمة الحضارية المعاصرة على الأمة لا ينفصل عن الحديث عن أزمة المشروع الحضاري الإسلامي، طوال القرن العشرين، وبقدر ما لم ينفصل عن الحديث عن أزمة المشروع الحضاري الإسلامي، طوال القرن العشرين، وبقدر ما لم ينفصل الحديث عن اندلاع الثورات 2011 عن الحديث عما سمي "الصعود الإسلامي" أو "الحقيقة الإسلامية"، وكلا الأمرين حلقة من حلقات تطور وضع الأمة في النظام الدولي، ولم يشغلني حينئذ مستقبل الصعود الإسلامي الذي ركز عليه العلمانيون والغرب بقدر ما شغلني منذ بداية اندلاع الثورات مستقبلاًها في ظل الصعود الإسلامي، وفي ظل طبيعة النظام الدولي القائم و موقفه من الثورات (على ضوء خبرة التاريخ الحديث والمعاصر)، لأن القضية الوطنية الأساسية هي الحرية والاستقلال والعدالة للشعوب أيًّا كانت المرجعة التي تحكم طالما ستخدم التعددية والتداول وفق إرادة الشعب الحرة.

ومن أهم الأسئلة التي طرحتها علي نفسي حينئذ: أي في 2011: من ناحية: هل طبيعة الثورة المصرية كنموذج حضاري للثورات (تعاوني، تسامحي، تكاملی، توافقی، عمراني، إيماني، سلمي) ستقود إلى تغيير حضاري يشارك فيه الإسلاميون إلى جانب الروافد الوطنية الأخرى للثورة؟ وما موقف السياقات الإقليمية والعالمية من هذه الثورات ترactiva ومتى وكيف سيحدث التدخل الخارجي السافر لـجهاض الثورات؟ وهل ستتسسلم النظم العميقية المتکلسة الفاسدة التابعة للنظام الدولي المهيمن؟ وكيف سيحل الخارج معضلة التناقض بين المبادئ والقيم التي يتذمّرها شعراً له وبين الصعود الإسلامي ومسار التغيير في المنطقة العربية الذي قد يصبح مدخلاً لتغيير عالمي إذا تحققت أهداف الثورات الشعبية؟ وأخيراً: كيف يمكن أن تحمي هذه الثورات نفسها؟ وكيف يمكن أن تقاوم الشعوب الثورات المضادة داخلياً وخارجياً؟

وبعد ست سنوات من المتابعة الحية لما يواجه الأمة - في قلبها العربي - من تحديات وتهديدات حضارية،



فإنه يمكن تخلصها في العناوين التالية:

- العدو الملتبس على الجميع
- الصبغة الطائفية الفجة والمعلنة بدون حياء
- الصعود الإسلامي في الثورات: من المشاركة إلى الاستهداف
- أزمة المشروع الإسلامي
- انكشاف تحالف العلمانيين والنظم العسكرية من جديد
- تحول النظام العربي إلى نظام شرق أوسطي
- النظام الغربي العالمي وأزمات الهيمنة وبداية الانحدار.

كما يمكن من ناحية أخرى القول أن أنماط المقاومة الحضارية لم تنتهي، قوية كانت أو واهية، ظاهرة أم باطنية، فكرية أو حركية، سلمية أو عنيفة وجميعها أنماط تستدعي النظر والتدارك والبحث في المآلات وفق قواعد أصول الفقه الحضاري.

إن الفقه الواقع لا ينفصل عن فقه التاريخ، وفقه المنظور الحضاري. إن تحديد طبيعة اللقطة الراهنة (عبر سلط أعمام منصرمة) من مشهد ما زال يتشكل، أي فقه وحاله ما يسمى الثورات والثورات المضادة وحالة المشروع الإسلامي، لا ينفصل عن فقه الذاكرة التاريخية، فلا بد من تسكين مشاهد هذه اللقطة في سياق تاريخي ممتد تعاقب عليه مراحل من تطور وضع الأمة في النظام الدولي في تفاعلها مع تواريخ الأمم الأخرى في إطار سياقات عالمية متغيرة وحالات متغيرة من القوة وأنماط التفاعل المتبدلة.

إن أصول الفقه الحضاري، وفق د.سيف عبد الفتاح، تعني كيفية مواجهة النوازل على الأمة من خلالربط بين فقه النص، وفقه التاريخ، وفقه الواقع وصولاً إلى فقه التنزيل اجتهاداً حول سبل وأدوات مقاومة هذه النوازل حماية لوجود الأمة المادي والمعنوي. وهو الأمر الذي يعني استمرار التجديد في "مشروع حضاري إسلامي" يترجم هذا الفقه الحضاري من مجرد رؤية إلى حركة وفعل بين مشروعات أخرى تداعت على الأمة منذ بداية انحدارها.



خلاصة:

متى يحتاج التجديد والاصلاح إلى ثورة لإحداث تغيير إذا ما تداعت العوائق لـإجهاض مشروعات الإصلاح؟ سؤال قدمت السنوات الست الماضية إجابات متعددة عليه؛ ولكن والأهم أنه في وسط اشتداد أعراض الهجمة وعواقبها، من بين ظهريتين وبأيدينا، تبرز أيضاً أشكال من المقاومة الحضارية، وهي قد تبدو خافتة ومنتشرة بحيث لا تجذب الانظار بدرجة كافية تجدد الامال في القلوب بأن الشعوب يمكن أن تتحقق انتصاراتها بعد أن دفعت من دماءها وأرواحها الكثير.

ومن هنا فإن الحديث عن "تعاضد أنماط المقاومة الحضارية"، يقدم نموذجاً علي ما يجب أن تعتمده عقولنا وقلوبنا من استخلاص للحالات التي تحقق مقاومة فريدة في مواجهة أقصى التحديات، قد لا تتضح آثارها المباشرة بسرعة ولكنها تحمل بصمات "حقيقة هذه الأمة" وهي: أنها لا تتوقف عن وبكافة الأدوات وعبر مختلف أرجائها. والفحص المستمر والعميق والمدقق بين ثنياً مشاهد الاقتتال والتحالفات والتحالفات المضادة وتدخلات الخارج السافرة وغير الظاهرة، يكشف حالات باهرة من "المقاومة" ذات الدلالات الممتدة والمترادفة، لأنها مقاومة تنطلق من ثوابت هذه الأمة وتتسهي لحمايتها، إنها أنماط من المقاومة الحضارية بكل ما تعنيه تلك الصفة من دلالات، لأنها تتصدي وبواسطة "الناس" لكل السلبيات التي تعكسها مشاهد التهديد، تتصدي للطائفية والمذهبية والقومية المتغصبة، لتجديد التعديدية والقوة التوحيدية الكامنة في هذه الملة، القوة المتباورة للثنائيات المتصارعة البغيضة⁽¹⁾.

⁽¹⁾ الآراء الواردة تعبّر عن آراء كاتبها، ولا تعبّر بالضرورة عن "المعهد المصري للدراسات السياسية والاستراتيجية"، والدراسة تنشر بالتنسيق مع مركز الحضارة للدراسات السياسية (القاهرة).